S

PROVISIONAL

S/PV.2539
11 May 1984

ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثلاثين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الجمعة ١١ ايار/مايو ١٩٨٤ ، الساعة ١٩/٤٠

الرئيس :	السيد ترويانوفسكي	(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
الاعضاء :	باكستان	السيد شاه نواز
	بيرو	السيد ارياس ستيبا
	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كرافتس
	زمبابوى	السيد مانزون
	الصين	السيد ليانخ يوفان
	فرنسا	السيد دى لابارى دى نانتوى
	فولتا العليا	السيد باسولي
	مالطة	السيد غاوتشي
	مصر	السيد خليل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	نيكاراغوا	السيد تشامورو مورا
	الهند	السيد كريشنان
	هولندا	السيد فان دير ستويل
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد كلارك

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٩/٥٥

اقرار جدول الاعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في قبرص

رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة (S/16514)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، ادعو ممثلي تركيا وقبرص واليونان الى الجلوس على طاولة المجلس، وادعو ممثلي استراليا وافغانستان واكوادور وانتيغوا وبربودا وبلغاريا وبنغلاديش وتشيكوسلوفاكيا وجامايكا والجزائر والجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهورية العربية السورية وسانت لوسيا وسرى لانكا وغيانا وفييت نام وكوبا وكوستاريكا ومنغوليا وهنغاريا ويوغوسلافيا الى الجلوس على المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد كيرجا (تركيا) ، والسيد اياكوفو (قبرص) والسيد دونتاس (اليونان) بالجلوس على طاولة المجلس ، وقام السيد وولكوت (استراليا) والسيد ظريف (افغانستان) والسيد البورنوز (اكوادور) والسيد جاكوبز (انتيغوا وبربودا) والسيد تسفيتكوف (بلغاريا) والسيد وصي الدين (بنغلاديش) والسيدة نوريغا (بنما) والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) والسيد كار (جامايكا) والسيد سحنون (الجزائر) والسيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) والسيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) والسيد سانت ايمي (سانت لوسيا) والسيد ايجيووا ردان (سرى لانكا) والسيد كران (غيانا) والسيد لي كيم تشانغ (فييت نام) والسيد روا كورى (كوبا) والسيد زمبادو (كوستاريكا) والسيد اردينتشولون (منغوليا) والسيد راتز (هنغاريا) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) بالجلوس على المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستأنف مجلس الأمن نظره في البند المدرج على جدول اعماله .

ان اعضاء المجلس امامهم الوثيقة S/16550 ، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته زمبابوى وفولتا العليا ونيكاراغوا والهند .

السيد ليانغ يوفان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : السيد الرئيس، في البداية أود ان اتقدم باسم وفد الصين بتهانينا الحارة بمناسبة اضطلاعكم برئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . ان خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية البارزة سوف تضمنان لهذا المجلس القيام بعمله على أكمل وجه .

ويود الوفد الصيني ان يغتنم هذه الفرصة ايضا للاعراب عن تقديره للطريقة المثلى والممتازة التي أدار بها السفير كرافتس ، ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اعمال المجلس في الشهر الماضي .

لقد استمعنا باهتمام شديد الى البيان الذى ادلى به السيد كيريانو رئيس جمهورية قبرص ، والبيانات التي أدلى بها السيد دنكتاش وغيره من الممثلين . ان الوفد الصيني يود ان يكرر من جديد باختصار موقف حكومة الصين فيما يتعلق بمسألة قبرص .

ان الحكومة الصينية تؤيد تمام التأييد استقلال وسيادة وسلامة قبرص الاقليمية ووضعها بوصفها بلدا غير منحاز . وان حكومة الصين وشعب الصين ينتابهما قلق عميق لبقاء المسألة القبرصية دون حل لفترة طويلة من الزمن ، وهما يتعاطفان أشد التعاطف مع شعب قبرص الذى يعاني من هذا الوضع . ان التدهور الاخير للوضع في قبرص قد زاد من جزعهما بصورة كبيرة .

ويحدو الأمل حكومة الصين بأن مسألة قبرص سوف تحل عن طريق المفاوضات بين الطائفتين . ويعتبر وفد الصين ان مسألة قبرص معقدة ، فبينما نجد أن لها خلفيات تاريخية فانها ايضا تتأثر بعوامل حالية . وسوف يمضي وقت طويل حتى يتم التوصل الى حل

لها ، وفي نفس الوقت ، فاننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الطائفتين القبرصيتين لهما مصالح مشتركة وان خلافاتهما يمكن حلها . ويسعدنا ان نستمع اثناء هذه المداولات الجارية الى بيانات مثل : " ان الطائفة التركية القبرصية تمثل جزءا لا يتجزأ من شعب بلدنا " والتأكيد بعدم العمل على تقسيم قبرص . ويحدونا الأمل انه من اجل رخاء قبرص ، فان الطائفتين القبرصيتين سوف تتكاتفان من اجل صالحهما العام ، وتعملان بروح التفاهم والتعاون المتبادلين ، وتمتنعان عن اتخاذ اية اجراءات تؤدي الى تعقيد القضية القبرصية . وينبغي بذل جهود مكثفة من اجل خلق مناخ الثقة المتبادلة حتى يمكن للمفاوضات الثنائية بين الطائفتين ان تستأنف ، ويتم حل المسألة القبرصية في وقت مبكر . ونحن نعتقد ان هذا الحل لا يمثل فقط أملا يراود الشعب الصيني ولكنه يمثل ايضا تطلعات وطموحات شعوب العالم أجمع .

ان حكومة الصين تؤيد مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة . ويشعر المجتمع الدولي بالقلق الشديد بسبب مشكلة قبرص . ففي العشرين سنة الماضية ونيف بحثت الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة هذه القضية في مناسبات عديدة واتخذا العديد من القرارات المتصلة بها . كذلك حاول الأمين العام خلال فترة طويلة من الزمن ، وبتفويض من المجلس ، أن يستخدم مساعيه الحميدة للتوصل الى حل معقول للمسألة . ومع أن جهوده التوفيقية لم تؤد بعد الى النتائج المرجوّة فانها تساعد في استمرار الاتصالات وتعزيز عملية المفاوضات . ولقد أيد وفد الصين دائما هذه الجهود . لقد صرح الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/16519 انه على استعداد اذا ما قرر المجلس ذلك لأن يواصل الاضطلاع بأقصى ما في وسعه بمهمة المساعي الحميدة المسندة اليه من قبل المجلس . وسيواصل وفد الصين التعاون مع الأمين العام في هذا الصدد ، ويحدونا الأمل أن تتعاون معه جميع الأطراف المعنية وأن تؤيده في مساعيه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ .

والآن ادلي ببيان بوصفي ممثلا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ان الاتحاد السوفياتي يشعر بقلق شديد بسبب تدهور الحالة في قبرص حيث يزداد تفاقم الأمور التي تجرى هناك والتي يمكن أن تؤدى الى نتائج وخيمة . ومن هذه الزاوية فاننا ننظر أيضا الى المناقشة الحالية لمشكلة قبرص في مجلس الأمن .

استمع وفد الاتحاد السوفياتي باهتمام الى بيان السيد سبيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص ، ونحن نتفهم تماما الحماس الذى عبّر به عن الأخطار التي تهدد سيادة قبرص ووحدتها نتيجة لاستمرار التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة والمحاولات الرامية الى تقسيمها . كذلك أصغينا بالاهتمام الى البيانات الأخرى التي أدلى بها أمام المجلس ممثلو الأطراف المعنية مباشرة .

وفي الآونة الأخيرة ، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ، درس مجلس الأمن الحالة التي نشأت نتيجة لاعلان زعماء الطائفة التركية في قبرص انشاء دولة مستقلة مزعومة في الجزء الذى تحتله القوات الأجنبية من الجزيرة . وقد أدان مجلس الأمن هذا العمل الانفصالي في القرار ٥٤١ (١٩٨٣) وقد صوّت الاتحاد السوفياتي مؤيدا هذا القرار .

وكما يعرف الأعضاء جميعا ، دعا المجلس جميع الدول والطائفتين في قبرص الى الامتناع عن اتخاذ أى عمل يمكن أن يزيد من تدهور الحالة في قبرص . ورغم هذا النداء اتخذت الطائفة القبرصية التركية مؤخرا خطوات تهدف الى تدعيم الدولة المستقلة المزعومة في الجزء المحتل من جمهورية قبرص . ولا يمكننا الا أن نعتبر ذلك انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن ومحاولة لفرض أمر واقع جديد . ان هذه الأعمال تقوض أسس التسوية السياسية العادلة لمشكلة قبرص ، وهي التسوية التي يجب أن تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للطائفتين في الجزيرة . ان هذه الأعمال تؤدى الى توتر خطير في الحالة سواء في هذا البلد أو في المنطقة المجاورة .

من الأهمية بمكان ، لصالح السلم والأمن في المنطقة ولصالح القبارصة الأتراك واليونانيين أن يلغي قادة الطائفة القبرصية التركية قرارهم الذى يرمي الى تقسيم قبرص ، والذى يتعارض مع القرارات المتكررة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة .

ويود الاتحاد السوفياتي أيضا أن يسترعى الانتباه الى أن اعلان الدولة المستقلة المزعومة جاء في طل التردى المستمر في الحالة الدولية . وكما اعلن في ٢٨ نيسان/ابريل من هذا العام في اجتماع للأمين العام للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السيد تشيرننكو ، مع الأمين العام للحزب الشيوعي السيد فلوركيس فان هذا الاجراء كان " نتيجة مباشرة لتصرفات القوى الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تعمل على اثارة بؤر الخلاف في مختلف أنحاء العالم " .

وفي الظروف الحالية ، يرى الاتحاد السوفياتي ان على مجلس الأمن أن يدين أى أعمال خطيرة ترمي الى تقسيم الدولة القبرصية . اننا نتفق مع الذين يرون ان على المجلس أن يطالب بتنفيذ قراراته السابقة ، بما في ذلك القرار ٥٤١ (١٩٨٣) وتؤيد سيادة قبرص وسلامتها الاقليمية . يجب على المجلس أن يعرب عن تأييده لاستمرار الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة والتي تستهدف التوصل الى تسوية لمسألة قبرص .

ويؤكد الوضع الحالي مرة أخرى أهمية أن تبدى جميع الأطراف بعد النظر السياسي الحقيقي وأن تمتنع عن القيام بأى أعمال لن تؤدى في نهاية المطاف الا الى اشعال الوضع وخلق عقبات جديدة أمام التوصل الى حل للمشكلة القبرصية تم قبوله بصورة متبادلة . كما انه من المهم أن نستمر في محاولة تحقيق تقدم كبير في خضم الاتجاهات السائدة وتوجيه التطورات التي تجرى نحو التطبيع في الجزيرة . ولقد علقنا ولا نزال نعلق في هذا السياق أهمية عظمى على بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة والتي جددها مجلس الأمن بصورة منتظمة . وتعتبر الأنشطة التي يقوم بها الأمين العام مصدر ارتياح للذين يحبذون الحفاظ على استقلال جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية وسياسة عدم الانحياز التي تنتهجها ونأمل أن يتمكن الأمين العام للأمم المتحدة - كما حدث من قبل - من استخدام سلطته لاخراج مشكلة قبرص من الطريق المسدود الذى وصلت اليه ولاستئناف الحوار بين القبارصة واحراز تقدم نحو التسوية العادلة والدائمة . ان جهود الأمين العام تحظى دوما بتأييد الاتحاد السوفياتي .

ان الاتحاد السوفياتي من ناحيته سيواصل تعزيز التوصل الى تسوية دائمة في قبرص دون أى تدخل خارجي ، وبالوسائل السلمية وعلى أسس عادلة ، عن طريق المفاوضات البنّاءة . وسوف نتبع بحزم السياسة التي مؤداها أن قبرص يجب أن تبقى دولة مستقلة وغير منحازة ، وأن تتمتع بالسلامة الاقليمية متحررة من وجود قوات أجنبية وقواعد عسكرية .

اننا نعارض بشدة تقسيم جمهورية قبرص بأى شكل من الأشكال ، أو ابتلاعها من قبل أى بلد ، الأمر الذى رفضه مجلس الأمن بصورة مباشرة في قراره ٣٦٧ (١٩٧٥) . لقد

استرشد الاتحاد السوفياتي دوما بهذا القرار القائم على المبادئ فيما يتعلق بمشكلة قبرص مع جميع الدول والأطراف المعنية .

والآن أستأنف عملي باعتباري رئيسا لمجلس الأمن .

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المطروح عليه . فاذا لم أسمع أى اعتراض فاني سأطرح الآن مشروع القرار على التصويت .

بما انه ليس هناك اعتراض فقد تقرر ذلك .

اعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الذى يود أن يدلي ببيان قبل التصويت .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزيـــــة) :

يأسف وفد بلادى أشد الأسف اذ انه ، كما كان الحال فيما يتعلق بالقـــرار ٥٤١ (١٩٨٣) الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، لا خيار لنا الا ان نصوّت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16550 .

لقد عارضنا القرار ٥٤١ (١٩٨٣) لأنه ، من رأينا ، لم يحقق أدنـــى المتطلبات الضرورية لوثيقة ينتظر منها ان تعتبر أساسا لتعزيز التوصل الى حـــل عادل للقضية القبرصية ، ولصون الوحدة والسلامة الاقليمية لدولة جزرية ، كنا نعتقد ، على أساس التاريخ الماضي والمعاصر الذى خطته الاحداث في قبرص بأن مشاكـــل الجزيرة المتراكمة لا يمكن أن يتم حلها الا بتحقيق استقلالها وسيادتها وسلامتهـــا الاقليمية ووحدتها في اطار نظام اتحادى يقوم على أساس طائفتين ومنطقتين . كمـــا اننا كنا نعتقد بأن معالجة مثل هذه الاحداث ما كان من الممكن انجازها الا عـــن طريق تعزيز المحادثات المشتركة بين الطائفتين وعن طريق التوفيق بينهما والدعـــم الكبير لمبادرة الأمين العام وتشجيعها . وقد عارضنا القرار ٥٤١ (١٩٨٣) لانـــه ، بوجه خاص ، قد افتقر الى هذه المكونات الجوهرية .

ولا نود ان نحكم على واضعي القرار ٥٤١ (١٩٨٣) ، الذين قامـــوا ، بلا شك ، بصياغته بأفضل النوايا . الا ان أفضل النوايا لا تعني بالضرورة انهـــا سوف تضمن القيام برحلة تؤدى الى الخلاص ان لم تضرب جذورها في الواقع أو اذا ما أهملت متطلبات التاريخ . ان جميع الاعضاء يعلمون ان القرار ٥٤١ (١٩٨٣) قـــد ظل حبرا على ورق ، لأن أحد الطرفين الأساسيين المعترف بهما في المشكلـــة القبرصية ، ونعني بذلك الطائفة القبرصية التركية لا يقبله البتة . وبذلك أخفق القرار في ان يحقق أهدافه المرجوة ، ولم يفض الا الى مزيد من العزوف عنه من جانـــب الطائفة القبرصية التركية . كما تجلى ذلك في الاجراءات الاخيرة التي هي موضـــع المناقشة العامة الحالية في مجلس الأمن .

وقد أكدنا ، اثناء مداولات مجلس الامن هذه المرة ، ان المجلس قد سنحت له فرصة تغيير مسار الاحداث في الجزيرة الى الاتجاه الصحيح . ولم ننظر الى الحالة باعتبارها ميئوسا منها . كما انه قد لاح لنا بصيص من الامل في الرغبة التي اعرب عنها ، بوضوح ، كلا الجانبين ، في صون وحدة وسلامة أراضي قبرص . وما كان مطلوبا هو الابتعاد عن القرار ٥٤١ (١٩٨٣) وبذل جهود ايجابية بنّاءة من خلال تخويل الأمين العام ولاية مفتوحة يتمكن ، على أساسها ، من التوفيق بين الطائفتين وان يعيد تحريك المفاوضات بينهما ، تلك المفاوضات المقطوعة التي تمثل العملية الوحيدة الموثوقة واللازمة للتوصل الى تسوية عادلة لمشكلة قبرص .

ولا يمكن تحقيق شيء يستحق الذكر اذا ما لجأنا مرة أخرى الى شجب الأعمال التي يلجأ اليها القبارصة الاتراك الذين حرموا لعشرين عاما من حقوقهم الوطنية المشروعة ، التي ضمنت لهم بوصفهم احدى الطائفتين المؤسستين ، في اطار دستور ١٩٦٠ ، صخرة الاستقلال الصادرة في الجزيرة . وقد اذكّركم بما قاله ممثل المملكة المتحدة الدائم هذا الصباح من انه ليس لأى طرف في المشكلة القبرصية حق احتكار الحقيقة . لقد ارتكبت الاطراف كلها اخطاء ، وقد ارتكبت كل الاطراف أعمالا تخرج عن الاتفاقيات . لذلك ، فان الامر يحتاج الى اتباع نهج جديد ، على ان يبنى هذا النهج على العناصر الايجابية والمبشرة بالخير التي لا تزال حية ، في اطار الوضع القائم وفي اطار مسلك الطائفتين القبرصيتين . ومن رأينا ان القرار الواجب اتخاذه هو القرار الذى يعيد التأكيد على استقلال وسيادة وسلامة أراضي ووحدة قبرص ، ويطالب باستئناف المحادثات بين الطائفتين على أساس الاتفاقات التي تم التوصل اليها على مستوى رفيع في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، والتي استهدفت وحدة قبرص في اطار اتحادى ذى طائفتين ومنطقتين ويجدد مهمة المساعي الحميدة للأمين العام التي تعيد تنشيط الجهود من اجل البحث عن تسوية للمشكلة القبرصية من خلال استئناف المحادثات بين الطائفتين ، ويطالب الاطراف بالتعاون مع الامين العام في اطار مهمة المساعي الحميدة والامتناع عن اتخاذ أى عمل قد يحبط قيامه بتنفيذ ولايته .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16550 لا يتفق مع نظرتنا الى القضية أو مع ما نعتبره استجابة ملائمة للوضع الحساس السائد في قبرص . فقد صيغ مشروع القرار ، في معظم جوانبه ، على اساس ما ورد في القرار ٤٥١ (١٩٨٣) . الا انه يختلف عن هذا الاخير في ان نبرته أكثر حدة . وهو لا يشير الى استئناف المحادثات بين الطائفتين ولا الى الاتفاقات التي ابرمت على مستوى رفيع في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ والتي تعتبر جميعها جوهرية بالنسبة للبحث عن تسوية عادلة للمشكلة القبرصية . ومن رأينا ان مشروع القرار هذا ، في الغالب ، سوف يمثل عقبة ، ولن يمثل تلك العلامة البارزة للتقدم على الطريق الصعب ، طريق التوفيق بين الطائفتين . فقد يؤدى بالفعل الى زيادة حدة الاتجاهات المتباعدة دون امكان تحقيق العودة الى الوضع الطبيعي بالمرة ، وهي تلك الاتجاهات التي تؤكد نفسها حاليا في الجزيرة .

ان مشروع القرار — بالاضافة الى كونه متحيزا لأحد الجانبين من حيث طبيعته — يحاول ان يعيد تعريف ولاية الأمين العام بهدف تكليفه بما قد يصبح " مهمة مستحيلة " . فالقرار يطلب من الأمين العام بذل جهود جديدة في سبيل التوصل الى حل لمشكلة قبرص ، بما يتفق مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) ومشروع القرار الحالي . ولذلك ، فان بذل جهود تعتمد على مثل هذه الولاية لن يكون له الا حظ قليل من النجاح .

الا اننا لسنا قانطين تماما ، وانما نؤمن بشخصية ومكانة الأمين العام والثقة التي يضعها الطرفان فيه . وبالرغم من التعقيدات الكامنة في تلك الولاية المعيبة ، فانه يحدونا الأمل في ان يتمكن الأمين العام من تجديد اتصالاته بالقيادات الطائفية في قبرص وان يتقدم باقتراحات شاملة يمكن ان تعزز تسوية ، على أساس من التفاوض ، للمشكلة القبرصية . كما ان الأمل يحدونا في تعقّل قادة الطائفتين بالامتناع عن القيام بأية أعمال من شأنها ان تحبط ، بصورة لا رجعة فيها ، هدف وجود قبرص متحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16550 .

تم التصويت برفع الأيدى .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بيرو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، زمبابوى ، الصين ، فرنسا ، فولتا العليا ، مالطة ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، الهند ، هولندا .

المعارضون : باكستان .

الممتنعون : الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٣ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد وامتناع صوت واحد عن التصويت .

اعتمد مشروع القرار باعتباره القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعطي الكلمة الآن لمن يرغب في التكلم بعد التصويت .

السيد كلارك (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا نود ، بكل اخلاص ، ان نقدم لكم تهانينا بمناسبة اضطلاعكم برئاسة المجلس لهذا الشهر .

لقد قلنا من قبل — ونود ان نكرر ذلك مرة أخرى الآن — ان الولايات المتحدة تدين ما يسمى تبادل السفراء بين تركيا والقيادة القبرصية التركية والاعمال التي تهدف الى تاييد اعلان السلطات القبرصية التركية الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ . وبالاضافة الى ذلك ، فاننا نوافق على ان هذا المجلس لا يمكنه ان يقبل الامر الواقع الذى يتعارض مع قراراته . ونوافق ايضا على ان هذه

الأعمال ليست لها أية شرعية ، وانها تعرقل الجهود الرامية الى التوصل الى حل للمشاكل الخطيرة التي تواجه قبرص .

وبالرغم من اتفاقنا مع مشروع القرار ، فاننا قد امتنعنا عن التصويت لأننا نعترف بأن هناك مشاعر قوية متضاربة بين الأطراف المعنية . ونظرا لذلك ، فاننا نود ان نتفادى أى تصعيد ، حتى ولو كان غير متعمد ، للصراع القائم .

وسوف نستمر في تقديم تأييدنا الكامل لمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام . ويحدونا الامل في ان تفعل الأطراف المعنية نفس الشيء .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوّت وفد بلادي مؤيدا القرار الذي اتخذه المجلس توا . تصرفنا على هذا النحو لأن هناك خطأ قد ارتكب وينبغي على المجلس ادانة هذا الخطأ . في القرار ٥٤١ (١٩٨٣) الصادر في تشرين الثاني /نوفمبر الماضي ، عبّر المجلس عن أسفه لاعلان السلطات القبرصية التركية بشأن الادعاء بانفصال جزء من جمهورية قبرص . وهذا الخطأ قد زاد من شدته الادعاء بتبادل السفراء الذي ادانه المجلس عن حق الآن .

وبالرغم من تصويتنا تأييدا للقرار فاننا لا نعتبر ان هذا القرار مثالي ، فهو يشتمل على بعض العوائق التي سوف أتناولها بعد لحظة .

أولا ، يجب عليّ أن أعيد التأكيد على النقاط الرئيسية التي أدليت بها في بياني في المناقشة العامة التي جرت هذا الصباح . ان الجوانب الاساسية الطويلة الأجل في قضية قبرص معقدة . ولن يمكننا تبسيط او تسهيل الحل عن طريق المغالاة في التوكيد على الخطأ الذي ندينه الآن . فان أيا من طرفي النزاع لا يحتكر الفضيلة . ان الطرفين قد ارتكبا أخطاء وتصرفا بما يتعارض مع الاتفاقات . واذا ما استمرت الاعمال او التهديدات بالأعمال من هذا النوع ، فان ذلك سوف يعني دون شك حدوث تدهور خطير في الحالة . ولا بد من وقف الحلزون النزولي للأحداث صوب الكارثة .

ينبغي لنا ان نعكس هذا الاتجاه . وعلينا ان نوجد حلزونا صعوديا . والطريق لذلك هو ، في المقام الاول ، بذل الامين العام للمساعي الحميدة . ونحن نحيي ذلك الجزء من القرار الحالي الذي يطلب الى جميع الاطراف التعاون مع الامين العام في بعثة المساعي الحميدة . وسنحكم على محاسن كل طرف ودرجة التأييد التي يستحقها بمدى التزامه بهذه النصيحة . ونحن على ثقة بأن الامين العام يفهم تماما المشكلة بجميع جوانبها المعقدة ، ونتوقع منه أن يبذل قصارى جهده من اجل التوصل الى اتفاق . ولكن لا يمكنه ان يقوم بذلك دون تعاون الأطراف . لدينا مثل بالانكليزية مفاده انه بامكانك ان تأتي

بالحصان الى الماء ، ولكن ليس بامكانك ان تجبره على الشرب . ومن الضروري لطرفي النزاع ان يعربا عن استعدادهما للشرب . وأرى ، في جملة اعتراضية ، ان عواقب عدم الشرب وخيمة . واذا وضع الطرفان جانبا العواطف وفكرا في مستقبليهما بطريقة واقعية غير عاطفية ، فانهما سوف يجدان ان المبادئ التي أعلنتها في نهاية بياني في هذا الصباح مقبولة ومعقولة .

انتقل الآن الى الكلام عن العوائق التي نجدها في القرار الحالي .

العائق الاول هو ان القرار ، كما يبدو ، اما انه يتجاوز الحد المطلوب او انه لا يبلغ الحد المطلوب . هناك خلط بين المدى القصير والمدى الطويل . ونأسف لانه لا يذكر بعض ما تضمنه بياني هذا الصباح . ونأسف لانه يتناول بعض الجوانب دون الاخرى .

ومن الناحية العملية لسنا متأكدين من توفر الفائدة السياسية من الفقرتين ٥ و ٦ من منطوق هذا القرار . ولدينا ايضا تحفظات على الفقرة ١٠ من المنطوق .

وفيما يتعلق بالفقرة ٨ من المنطوق فاننا نعتبر من الاهمية الحيوية ان تفسر تفسيرا صحيحا . ونشعر بالقلق البالغ اذ ان سوء التفسير قد يزيد من سوء الحالة . وقد صوّت مؤيدا لهذا القرار على اساس الفهم الذي توصل اليه المشاركون في وضعه من ان الفقرة ٨ من المنطوق تعني ان الولاية المنوطة بالأمين العام والواردة في قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) ستظل سارية تماما . اننا نفهم ان للامين العام حرية التصرف . ولا شك انه بطبيعة الحال سيأخذ في الاعتبار مبادئ الميثاق والقرارات ذات الصلة . وهذا كل ما في الأمر . وللأمين العام بعد ذلك القرار كامل التصرف كما كان الحال دائما في الماضي . وان المقصود هو ان الجزء الأخير من هذه الفقرة من المنطوق يتعلق بالحل العام المتوقع لمشكلة قبرص وليس بولاية الامين العام .

وعلى اساس هذا الفهم ، ودون الاعتقاد بأن هذا القرار يعتبر قرارا مثاليا ، فاننا نؤيد هذا القرار لانه يتضمن بعض الامور الطيبة . ونود ان نوضح تماما ان اتخاذ هذا القرار لا ينبغي ان يعتبر مبررا لارتكاب المزيد من الاخطاء او لاتخاذ مواقف متعنتة من اى جانب .

ان الرسالة التي نود ان ننقلها عن طريق هذا القرار هي ان مستقبل الطائفتين في قبرص في كفة الميزان ، وان الطريق المفتوح امامهما لدعم أمنهما ورفاهيتهما في المستقبل انما هو طريق التعاون مع الامين العام في اضطلاعه بمساعيه الحميدة . والذين لن يقوموا بذلك سوف يفقدون اصدقاء .

السيد فان ديرستويل (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قلت اثناء المناقشة العامة التي جرت في المجلس هذا الصباح بشأن مسألة قبرص ، ان هولندا ستقدم كامل تعاونها لأية جهود يبذلها المجلس يكون من شأنها تعزيز بعثة المساعي الحميدة المنوطة بالأمين العام ، وسوف تقدم له الدعم السياسي اللازم . وقلت ايضا ان الاحداث الاخيرة قد جعلت من الضروري لنا ان نعيد التأكيد بقوة ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) ، على اعتراض المجلس على اعلان السلطات القبرصية التركية للاستقلال من طرف واحد في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، وعلى عدم اعترافه بذلك الاعلان . الا اننا نقر ايضا ، كما اشار الى ذلك ممثل المملكة المتحدة بوضوح كبير هذا الصباح بأنه من الضروري القيام بالتمييز بين المشكلة الحالية لتبادل السفراء المزعوم والمشكلة الاكثر اهمية الطويلة المدى الا وهي مشكلة الحالة في قبرص .

وبعد الاستماع الى المناقشة العامة ، واذ نأخذ في الاعتبار التاريخ الطويل والصعب لمشكلة قبرص ، شعرنا انه ليس من اليسير على المجلس ان ينظر في الجوانب الحالية والطويلة الأمد للحالة في قبرص وان يوافق على اتخاذ مسار عمل بناء يرفض التطورات المؤسفة الاخيرة ويشجع ، في نفس الوقت ، المصالحة والتفاهم والثقة بين الطائفتين المنفصلتين ، وبالتالي يحيي الأمل في ايجاد حل سلمي عادل لمشكلة قبرص .

وبالنظر الى القرار الحالي كان بودنا ان يعبّر النص عن هذه الاهداف على نحو اكثر اكتمالا .

ولدى تصويتنا على هذا القرار ، الذي يتضمن الكثير من العناصر التي نوافق عليها تماما يرغب وفدي في التعبير عن بعض التحفظات فيما يتعلق بصياغة القرار وبوجه خاص الفقرة ١٠ .

وفيما يتعلق بالفقرة ٨ نحن نعتبر ان صياغة هذه الفقرة لا تقيد بأى صورة من الصور حرية تصرف الامين العام في القيام بأية جهود جديدة قد يراها ضرورية من أجل احيـــاء الحوار بين الطائفتين في اطار الولاية الحالية لمهمة المساعي الحميدة التي اناطها المجلس بـه .

وختاما يحدونا الأمل في ان تستجيب الاطراف المعنية مباشرة للنداء الوارد فـــي الفقرة ٩ بالتعاون مع الامين العام في بعثة المساعي الحميدة التي سيقوم بها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : طلب السيد رؤوف دنكتاش ، الذى دعاه مجلس الأمن للاشتراك في جلساته بموجب احكام النظام الداخلي ، السماح له بالكلام ، وبموافقة المجلس ادعوه الى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد دنكتاش (ترجمة شفوية عن الانكليزية) . ان ايماني بقـــدرات هذا المجلس ونواياه هي ايمان بأن بوسع هذا المجلس ان يحرر الشعوب المستعبـــدة والمستعمرة ، ولكنه لا يستطيع ان يجعل من الشعوب المحررة شعوبا مستعمرة أو مستعبدة.

ان هذا القرار ســوف يصبح هو والطريقة التي ستفسره بها الزعامة القـــبرصية اليونانية ــ ونحن نعرفهم جيدا ــ أداة لمضايقة مجتمعي ولتحطيم طابعه الثنائي الطائفة. وأرجو الا يستخدم على هذا النحو ، ولكن رجائي سيخيب وسيستخدم القرار هذا الاستخدام فعلا . اني لا أريد ان آخذ الكثير من وقت المجلس .

ان هذا القرار ، الذى يشير الى جمهورية قبرص أو الى حكومة قبرص ، دون أى اعتبار لمركز شعبي في المشاركة بوصفه مؤسســا شريكا ولحقيقة اننا قد نبذنا وطردنا من هـــذه الدولة القائمة على المشاركة ، والذى يقيم الاعتبار لهؤلاء الذين يحتلون كرسي الحكومـــة بقوة السلاح منذ أكثر من ٢٠ عاما ، والذين يحرمون شعبي من جميع حقوقه وحرياته ، قرار لا يمكننا قبوله باعتباره وسيلة مساعدة لحل المشكلة .

انني أعلم من اتصالاتي التي أجريتها مع بعض أعضاء المجلس بأنهم مقيّدون بقـرارات حكوماتهم . ويحدوني الامل في ان ترى حكوماتهم ، بمرور الوقت ، اننا لا نريد ان نكون لقمة سائغة لدولتين أو أكثر وانما نحن أناس نناضل من أجل استقلالنا وحرياتنا ، واننـــا ، بما قدمناه من تضحيات ، الطرف الذى صان استقلال قبرص وعدم انحيازها .

لقد قال الممثلون انهم استمعوا الى رئيس جمهورية قبرص . وبالنسبة لي فقد استمعت الى بيان رئيس جنوب قبرص، ولقد بيّنت للمجلس كيف يستخدم سلطاته وقواته ضدنا .

انني أنكر ، وسأستمر في نكران ، اننا قد انفصلنا عن دولتنا .فلقد طردنا منهـــا بعمل يتسم بالعنف ولم يسمح لنا بالدخول ، وأرفض أى فكرة تقول بأننا قمنا بالانفصـــال ، وانني أنكر ذلك بالنيابة عن شعبنا الذى يعيش كجزء من قبرص ولكن بصورة منفصلة لا نـــه استطاع أن يوقف القوات المعتدية في الوقت المناسب وان ينجو من الابادة التامة .

ولم أطلق أية تهديدات لتسوية مشكلة فاروشا . لقد قدمت اقتراحا في ٢ كانـــون الثاني / يناير ١٩٨٤ فيما يتعلق بفاروشا . ان فاروشا جزء من دولتي . وقد قلت فـــي

اقتراحي انني على استعداد لمناقشة هذا الموضوع مع الامين العام ومن المؤسف ان مجلس الامن ، وهو السلطة العليا في العالم لتسوية القضايا الدولية ، رأى انه من اللازم معالجة أمر قطعة خالية صغيرة من قبرص دون مراعاة الممتلكات التي هجرها شعبي لاعوام طويلة .

لقد كان القرار ٥٤١ (١٩٨٣) مناهضا لقضية السلم . وقد قلت للمجلس فـــي المرة السابقة سبب عدم قبولنا هذا القرار . ولقد استند المجلس اليوم على هذا القـــرار ، ولذلك فلا نستطيع قبوله .

لقد اعلن المجلس ان تبادل السفراء غير شرعي وباطل . ولقد أحطنا علمنا بوجهـة نظره . ولكننا لا نتفق معه ، لان المجلس لم يسلم بحقائق قضية قبرص ، لان الممثلـــين ملتزمون بتوجيهات عواصمهم ، التي لم تسمع بحقائق قبرص ، وبقيت لكثير من الاعوام تضـــلل بمعلومات غير سليمة .

ان المجلس يطلب الى

" جميع الدول عدم الاعتراف بالدولة المزعومة "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية"

التي أنشئت بموجب اجراءات انفصالية ويطلب اليها الا تقدم أية تسهيلات الى الكيان الانفصالي " . (القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) ، الفقرة ٣)

أشكركم سيدى الرئيس لقد قررتم ان شعب بلادى ينبغي ، بسبب انه يناضل من أجل حرياتـه ولا يقبل ان يكون مستعمرا ، من جانب القبارصة اليونانيين ، ان يعيش في عزلة في هـــذا العالم مثل المنبوذين ، أشكركم على ذلك ، وانني لا أشك في ان التاريخ سوف يذكر كيـف عامل هذا المجلس طائفة لا تكافح الا للحصول على حرياتها .

وعلى أية حال فان أنشطتنا الاقتصادية قد توقفت لاكثر من ٢٠ عاما ، فقد كنـــا محاصرين من قبل الجانب القبرصي اليوناني لانهم اعتبروا انفسهم الحكومة الشرعية لقبرص . والآن بالنيابة عن هذا الجانب تطلبون اليهم الضغط علينا من الناحية الاقتصادية بصـــورة أكبر . لقد عشنا على الخبز والبصل وبعض البقول لسنوات طويلة . وسوف نستمر في العيـش هكذا اذا اضطررنا الى ذلك ، ولكننا لن نقبل اعتبار المحتلين لمقر الحكومة بالقوة حكومـــة قبرص .

ان المجلس

" يطلب الى جميع الدول احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم انحيازها " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٤)

أرجـو ان يلتزم قادة قبرص أيضا بهذا الطلب ، لانهم هم الذين هاجموا الاستقلال باسـم "اينوسيس" ، وهم الذين قسّموا اراضي قبرص عن طريق محاولتهم تحطيمنا ، وهم الذيـن حطموا الوحدة بطردنا من الحكومة ، وهم الذين استخدموا ، ويواصلون استخدام عـدم الانحياز من أجل جعل قبرص يونانية ، لا نحن .

ان المجلس

" يرى ان المحاولات الرامية الى توطين أهالي من غير سكان فاروشا في أى جزء منها غير مقبولة ، ويدعو الى نقل هذه المنطقة الى ادارة الامم المتحـدة ".

(المرجع نفسه ، الفقرة ٥)

انني آسف ان أقول ، سيدى الرئيس ، انكم لا تعلمون حتى ماذا تعني فاروشا . انتـم لا تعرفونها . ان الامين العام يعرفها وأعرفها أنا . فلقد تبادلنا الوثائق والخرائـط المتعلقة بهذه المنطقة . ولقد تعهدت في عرضي المؤرخ في ٢ كانون الثاني /يناير بـأن أناقش أمر هذا الجزء من المدينة مع الامين العام . وانتم بهذا القرار تجعلون من الصعب للغاية بالنسبة لي ان أفي بوعدى وان أواصل القيام بذلك .

وعلى الرغم من بياني في هذا الصباح عن قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، فلقد أدرجت هذه المسألة أيضا في القرار . اننا سوف نعالج هذه المسألة عندما ينتهـي أجل ولايتها ، بالروح التي تحدثت بها في هذا الصباح ، آملين الا تقوم حكومة قبـرص المزعومة بأى شيء في تلك الاثناء لوقف سيرنا في هذا الاتجاه .

ثم يطلب الى الامين العام ان

" يعمل على تعزيز التنفيذ العاجل لقرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) " (المرجع نفسه ، الفقرة ٧) .

انـني على ثقة بأن الأمـين العـام سوف يجد طريقا محاذيا لهذا الطلب ولن يحـاول ان يقوم بذلك ، لأن ذلك سوف يقوض المحادثات بين الطائفتين وأية احتمالات للمفاوضات .

نحن لسنا قطيع حيوانات ؛ نحن شعب له تاريخه ، وقد ناضلنا ٢٠ سنة من أجل حقوقنا ؛ واننا نستحق نفس الاعتبار الذى يتمتع به القبارصة اليونانيون ؛ ولا يمكننا ان نقبل وضعا نهمل فيه على هذا النحو .

في الفقرة ٨ يؤكد المجلس مجددا ولايته للمساعي الحميدة الا انه يربطها بالقرار ٥٤١ (١٩٨٣) . وبذلك يعطي للأمين العام واجبا لا علاقة له بالمساعي الحميدة . واذا جاء الأمين العام الينا بمقتضى الفقرة ٨ ولم يجد طريقا موازيا للاتصال بنا ، فلأن المجلس اغلق كل السبل في وجه التسوية التفاوضية . ويؤسفني ان اقول ان هذه ستكون نتيجة هذا القرار الذى اعتبره قرارا قبرصيا يونانيا بحتا أيده ناس لا يعرفون اين تقع قبرص . لقد صوت الأعضاء عليه بحسن نية ؛ وليس لدى أى شيء اقوله عن حسن نيتهم ، ولكنهم الحقوا الضرر بعملية المفاوضات .

بعد ذلك يطلب المجلس من جميع الأطراف التعاون مع الأمين العام في مهمة مساعيه الحميدة . فاذا كانت هذه اشارة الى الصلاحيات المخولة له في الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) — وهو ما افهمه — واذا ما اقنعني الأمين العام واقنع شعبي ، عندما التقي به في بحر الأيام القليلة القادمة ، بأن هذه وحدها ودون غيرها هي المساعي الحميدة ، فسنحاول جميعا في تلك الحالة ان نساعده قدر طاقتنا وسنعتبر واجبا علينا ان نقوم بذلك ، لاننا نؤمن بأن المشكلة القبرصية لا يمكن تسويتها الا بالمفاوضات بين الطائفتين .

والفقرة ١٠ ليست مقبولة لدينا . وارى انه ينبغي لي ان ابين هنا انه لا توجد أية اشارة الى اتفاقات القمة أو الاتفاقين العاليي المستوى رغم اني اجبرت اليوم ممثل الجانب القبرصي اليوناني على الاعتراف بانه يؤيد تلك الاتفاقات كلها — أو على الأقل هذا ما تظاهر به . لماذا اذن عارض ذلك الجانب ، خلف الكواليس ، صياغة كانت ستسهل الأمور علينا .

ان الأمر يعود مرة اخرى الى الامين العام ليقنعنا بان الاجراء المتفق عليه

والصيغة المتفق عليها في اتفاقات القمة وجهود الأمين العام في ١٩٨٠ و ١٩٨١ قائمة وسارية ، وان الهدف هو الحل الاتحادي الثنائي المنطقة . واذا ما وافقنا - بعد احالة الموضوع كله الى شعبي والى برلمان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية والى حكومتها - سأتصل بالأمين العام .

لقد كرس المجلس زهاء اسبوعين لقضية قبرص . أشكر الاعضاء على ذلك . ورغم ان القرار لا يحظى بتأييدنا ، فاننا متأكدون من حسن نواياهم ، واننا نتطلع الى مجلس الأمن باعتباره الجهاز الذي سيساعد على تسوية جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : طلب ممثل تركيا الكلمة فليتفضل

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تأسف تركيا ان تضطر مرة أخرى ان ترفض قرارا صادرا عن مجلس الأمن بشأن مسألة قبرص . ولا بد من ان نلاحظ مرة أخرى ان هذا النص لا يتمشى على الاطلاق مع معايير الحيدة والموضوعية التاريخية والحرص على الحفاظ على سيادة حكم القانون . ان هذا النص لا يخدم قضية المصالحة والتفاهم بين طائفتي قبرص .

لذلك ترفض تركيا هذا القرار في مجموعه لانه يستند الى القرار ٥٤١ (١٩٨٣) الذي سبق ان رفضته تركيا كلية . وقرار اليوم ، أي القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) ، يقوم على مفهوم خاطئ في أساسه ، اذ يعترف بطغمة من مغتصبي السلطة الذين لا يمكن ان يمثلوا سوى الطائفة القبرصية اليونانية حكومة لجمهورية قبرص . وهذه الطغمة لحسن الحظ لا تحكم حتى بالعنف الطائفة القبرصية التركية في الجزيرة . وهي ليست مخولة بأي حال بتمثيلها . وقد ظهرت نتيجة لانقلاب ضد أحكام أساسية غير قابلة للتعديل من دستور قبرص لـ ٦ آب/اغسطس ١٩٦٠ الذي تم تنفيذه وضمانه بموجب معاهدات دولية ابرمت ودخلت حيز النفاذ في نفس التاريخ .

وبدلا من دعم مجلس الأمن للادعاءات غير الشرعية وغير المشروعة لهذه الطغمة ،

كان يمكن له ان يتخذ موقفا أكثر عدلا وتوازنا وأكثر تمشيا مع مبادئ حرمة المعاهدات وسيادة حكم القانون . ان تركيا تعيد هذا في هذه المناسبة ، ولكننا نأمل الا تضطرنا الظروف الى ان نكرره مرة أخرى .

أود الآن ان اعقّب على فقرات محددة من القرار . اتيحت لى الفرصة في ٣ أيار/مايو لأعرب عن وجهة نظر حكومتي حول الاجراءات المذكورة في الفقرة السادسة من الديباجة والفقرة ٢ من المنطوق ، ولن أكررها الآن . كما اوضحنا في مناسبات عديدة ان القوات المسلحة التركية في قبرص ليست قوات احتلال وانما هي قوات للحماية ترابط استنادا الى معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ . لذلك لا يمكننا ان نوافق على مضمون هاتين الفقرتين .

من الصعب على من يفهمون منا فهما كاملا الحالة فيما يتعلق بفاروشا ان يفهموا معنى الفقرة السابعة من الديباجة والفقرة ٥ من المنطوق . ان الاقتراحات القبرصية التركية الشاملة المقدمة في ٥ آب/اغسطس ١٩٨١ واقتراحات سعادة رؤوف دنكتاش — بما فيها الاقتراحات المقدمة في ٢ كانون الثاني/يناير و ١٨ نيسان/ابريل من هذا العام — لاتزال قيد المناقشة بين الأمين العام وسلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . لذلك تجد تركيا صعوبة بالغة في فهم السبب الذى ادرجت من أجله هاتان الفقرتان في النص . واننا نرى ان هذا يمثل تدخلا غير ملائم من جانب المجلس في السعي الى حل تقتصر مسؤولية ايجاده على طائفتي الجزيرة . كما ان هذا التدخل يخلق سابقة مؤسفة . هل سيتدخل المجلس كلما طلب اليه أحد الطرفين التدخل عندما لا يرضيه هذا الموقف أو ذاك فيما يتعلق بنقطة ما اثناء المفاوضات بين الطائفتين ؟ من البديهي ان هذه الممارسة لا يمكن ان تكون مقبولة . ولهذا السبب ترفض تركيا هذه السابقة .

وترفض تركيا أيضا الفقرة ٣ من المنطوق التي ليست سوى تعبير عن سياسة الفصل التي ترغب بعض الاوساط في تطبيقها ضد الطائفة التركية في قبرص . ان هذه السياسة ليست عادلة ولا واقعية ولا يمكن أن تؤدي الا الى نتائج لا تتفق مع السعي الى تحقيق المصالحة النهائية بين الطائفتين في الجزيرة .

ان صاحب السعادة السيد رؤوف دنكتاش قد كرر صباح هذا اليوم موقف حكومته ازاء قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وهو موقف ايجابي ويعبر عن التعاون . لذلك لا تستطيع تركيا أن تفهم سبب ادراج الفقرة ٦ من المنطوق .

أما بالنسبة للفقرة ١٠ من المنطوق فليس لها معنى . وليس لها أساس قانوني في ميثاق الأمم المتحدة .

والفقرة ٨ من المنطوق غير مقبولة تماما لدى تركيا . وان هذه الفقرة ليست غير مناسبة فقط ولكنها ايضا فقرة خطيرة . ومن الواضح تماما أنها تزيد من الصعوبات التي تواجهها الجهود التي يبذلها الأمين العام واستئناف المحادثات بين الطائفتين . لقد اصغيت باهتمام كبير الى الملاحظات التي أبداها في هذا الصدد ممثلو باكستان والمملكة المتحدة وهولندا . وقد اعلن رسميا صاحب السعادة السيد رؤوف دنكتاش أمام المجلس ان الطائفة التركية في قبرص لن تقبل بمواصلة مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام على أساس هذه الفقرة . وان المفاوضات بين الطائفتين لا يمكن استئنافها على هذا الاساس . ولا يمكن الربط بين المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام وقرار مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) ، وليس لمجلس الأمن الحق في أن يطرح جانبا الاتفاقين العاليي المستوى اللذين تم التوصل اليهما بين الطائفتين .

لقد اعلن صاحب السعادة السيد رؤوف دنكتاش بصورة لا لبس فيها أن الطائفة التركية في قبرص لن تقبل بمواصلة مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام الا على اساس الفقرة ٦ من منطوق قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) وان استئناف المفاوضات بين الطائفتين لا يمكن أن يتم تحت اشرافه الا على اساس هذه الفقرة وهو الاساس القائم والمتفق عليه بصورة متبادلة كما ذكر الأمين العام ، أي على اساس

الاتفاقين العاليي المستوى المبرمين في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، وعلى اساس البيان الذى أدلى به الأمين العام في ٩ آب/اغسطس ١٩٨٠ ووثيقة التقييم المعدة من جانب الأمم المتحدة والمؤرخة في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ . وهناك فرص كبيرة ولكن في اطار هذه الحالة فقط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : المتكلم التالي هو وزير خارجية قبرص وأعطيه الكلمة .

السيد اياكوفو (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، لقد تأخر الوقت ، وانفقتم يوم عمل طويلا ولابد أنكم متعبون . ولا أريد سوى التعبير عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن على تفضلهم باتخاذ هذا القرار . وأود أن اعرب عن شكرى ، بصورة خاصة ، للدور البناء والفعال للغاية الذى لعبه اعضاء حركة عدم الانحياز في اعداد وتقديم هذا القرار الي المجلس وهو قرار يتضمن العناصر الضرورية لايجاد حل عادل ومبدئي لقضية قبرص .

ان المخاطر الكبيرة التي حملت حكومتي على اللجوء الى المجلس واضحة وقائمة ، ولي وطيد الأمل في أن يعالج هذا القرار الحالة وأن يساعد في الوقت نفسه الأمين العام في القيام بجهود جديدة للتوصل الى تسوية شاملة لمشكلة قبرص ، طبقا لمبادئ الميثاق والأحكام الواردة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما فيها القرار ٥٤١ (١٩٨٣) والقرار الحالي .

ان القرار ٥٤١ (١٩٨٣) والقرار الحالي يتضمنان جميع العناصر الاساسية ويمثلان الطريق السليم للمضي نحو تسوية عادلة ودائمة . وهما نتيجة طبيعية ومباشرة لحقيقة أن المجلس يدرك الأخطار المحيقة بقبرص والناجمة عن الأعمال الأخيرة غير الشرعية . وان حكومة جمهورية قبرص سوف تبذل قصارى جهدها لايجاد مناخ ملائم يؤدى الى انجاح مجهودات الأمين العام وتعزيز تنفيذ القرار الذى اتخذه المجلس لتوه ، وبهذا يمهد الطريق امام تحقيق تسوية عادلة لمشكلة قبرص ليس لمصلحة الشعب القبرصي بأسره فحسب بل لمصلحة السلم والأمن الدوليين .

وفي رأينا ، انه ينبغي للمجلس ، ادراكا منه للحالة الخطيرة السائدة في بلدى ان يتخذ اجراءات عاجلة وفقا للميثاق بغية تطبيق جميع الاحكام الواردة في القرار ٥٤١ (١٩٨٣) والقرار الحالي اذا اقتضت الحاجة ذلك . وآمل مخلصا ألا تقتضي الحاجة ذلك . ولابد أولا لجميع الدول الاعضاء من ممارسة نفوذها على تركيا لحملها على سحب اعلان الانفصال . ومن الحتمي أيضا ممارسة الضغط على تركيا لتتخلى عن مخططاتها التي تتعارض مع وحدة قبرص واستقلالها وسيادتها وسلامة اراضيها . وهو امر لابد منه بغية ايجاد تسوية سلمية وعادلة ودائمة لمشكلة قبرص . ونأمل أن تظهر الحكومة التركية موقفا ايجابيا وبناء لوضع حد ، في أقرب وقت ممكن ، لمأساة شعب قبرص .

وسأكون مقصرا لو لم أعرب عن تقديرنا وامتناننا العميقين لكم ، سيدى الرئيس ، على الطريقة الماهرة والفعالة التي أدرتم بها مناقشتنا الشاقة والطويلة جدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر وزير خارجية قبرص على كلماته الرقيقة التي وجهها الي .

وحيث انه لم يعد لدى وفود آخرى ترغب في الكلام في هذا الوقت ، فقد انهى المجلس المرحلة الحالية من نظره في هذا البند من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٠